المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي
المملكة المغربية
Royaume du Maroc
ⵓⵔⵔⵣⵔ ⵓⵙⵎⵓⵍ ⵏ ⵜⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⵍⵍⵉⵖⵜ
Conseil Economique, Social et Environnemental

رأي

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

الحكامة عن طريق التدبير المندمج للموارد المائية في المغرب:
رافعة أساسية للتنمية المستدامة

إحالة ذاتية رقم 15 / 2014

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي
المملكة المغربية
Royaume du Maroc
ⵓⵔⵔⵣⵔ ⵓⵏⵎⵓⵍ ⵏ ⵜⵓⵎⵓⵜⵉ ⵏ ⵜⵍⵍⵓⵔ
Conseil Economique, Social et Environnemental

الحكامة عن طريق التدبير المندمج للموارد المائية في المغرب:
رافعة أساسية للتنمية المستدامة

إحالة ذاتية رقم 15 / 2014

طبقا لمقتضيات الفصل السادس من القانون التنظيمي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، قرر المجلس، بتاريخ 26 دجنبر 2012، إعداد رأي، عبر إحالة ذاتية، في موضوع حكامة قطاع الماء.

وقد أوكل مكتب المجلس في هذا الإطار، إلى اللجنة الدائمة المكلفة بقضايا البيئة والتنمية الجهوية، مهمة إعداد تقرير في هذا الموضوع.

وخلال الدورة العادية السادسة والثلاثين الجمعية العامة المنعقدة بتاريخ 27 مارس 2014، صادق المجلس بالإجماع على التقرير المعنون: "الحكامة عن طريق التدبير المندمج للموارد المائية في المغرب: رافعة أساسية للتنمية المستدامة".

دواعي إبداء الرأي

في إطار الاختصاصات المنوطة بالمجلس التي تمنحه حق الإحالة الذاتية، واعتبارا:

- لكون المغرب قد سجل مكتسبات لا تنكر في سياسته لتدبير قطاع الماء، وخصوصا في مجال تعبئة المياه السطحية بواسطة السدود الكبرى، وسقي أكثر من 1.5 مليون هكتار، والتزويد بالماء الصالح للشرب، المعمم في الوسط الحضري، والذي قارب نسبا عالية تقترب من التعميم في الوسط القروي؛
- ولكون المغرب يعتبر نموذجا جهويا وقاريا في مجال تدبير الموارد المائية؛
- ولكون المغرب يتوفر على نموذج مؤسسي لحكامة قطاع الماء، وإطار تشريعي أرساه القانون 10-95، الذي يعتبر نموذجيا في هذا المجال؛
- ولكون المغرب قد طور استراتيجية وطنية للماء تتميز بالانسجام والطموح، تعطي للمغرب رؤية واضحة لأفق 2030؛
- ولكون المغرب قد أطلق أوراشا تنموية كبرى (مخطط المغرب الأخضر، المخطط الأزرق 2020، مخطط الإقلاع الصناعي، وغير ذلك)، التي يرتهن إقلاعها بتوافر الموارد المائية، مما يزيد من الضغط على هذه الموارد؛
- ولكون الحكومة المغربية تشتغل حاليا على بلورة مخطط وطني للماء؛
- ولكون المخاطر التي تتهدد جودة واستمرارية الموارد المائية، بسبب الأنشطة البشرية، بلغت مستويات مقلقة: من استخراج مفرط، وتلوث أكثر فأكثر انتشارا واتساعا. ومما تجدر الإشارة إليه أنه يجري اليوم استخراج أكثر من 900 مليون متر مكعب من الماء سنويا من المخزونات غير القابلة للتجدد في الفرش المائية بالمملكة؛
- ولكون المغرب، بسبب ندرة موارده المائية، مصنفا بين البلدان التي تعاني إرهاقا مائيا، وهي وضعية تندر بالتحول إلى نقص في المياه؛
- ولكون الوضعية المناخية الوطنية تنحو صوب التفاقم من أثر اشتداد الظواهر الطبيعية القصوى (من جفاف وفيضانات) كنتيجة من نتائج التغيرات المناخية؛
- ولأنه ورغم هذه الوضعية، فإن وعي المواطنين الجماعي، وكذا حكامة القطاع، تسجل كلها عجزا أمام حجم التحديات والرهانات التي تواجهها البلاد.

من جهة أخرى، وفي سعي إلى تحقيق توافق وتصالح دائم بين الدعائم الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وانسجاما مع النتائج والتوصيات التي خلص إليها المجلس في عدد من تقاريره السابقة ذات العلاقة، بما في ذلك موضوع الاقتصاد الأخضر، بحيث أنه من شأن مهن الماء أن تمثل فيه حوامل وروافع لخلق الثروة ومناصب الشغل، قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي معالجة مسألة الحكامة عن طريق التدبير المندمج للماء في المغرب، وذلك في إطار إحالة ذاتية أوكل إنجازها للجنة الدائمة لدى المجلس، المكلفة بشؤون البيئة والتنمية الجهوية.

وتشمل المقاربة التي تم اعتمادها لمعالجة هذه الإحالة الذاتية تحليل الدراسات المتوفرة، وتنظيم عدد من جلسات الإنصات إلى الفاعلين والمتخصصين في مجال قطاع الماء (من وزارات، ومؤسسات ومكاتب عمومية، وفاعلين خواص،

وممثلين عن المجتمع المدني، وخبراء)، وإجراء دراسة مقارنة لأربعة بلدان لها أوجه تشابه مع المغرب، وتنظيم جلسات تبادل ونقاش في داخل المجلس.

موضوع الرأي وأهدافه

إن هذا الرأي، إذ يعتمد على تحليل مواطن الضعف ومكامن القوة في قطاع الماء، وكذا الأخطار والفرص، يرمي إلى صياغة توصيات عملية، بهدف دعم تلك الحكامة، والاستفادة القصوى من العمل المشترك ما بين مختلف الفاعلين المؤسسيين العاملين في هذا القطاع، ومواجهة تحديات التنمية بالمملكة في سياق من الندرة المتفاقمة للموارد المائية.

بذلك فإن أهم أهداف هذا الرأي تتعلق بما يلي:

- تحسين التنظيم المؤسسي للقطاع والارتقاء به، من أجل ضمان تدبير مندمج ولامركزي حقيقي للقطاع.
- دعم دور الهيئات التشاورية على مختلف المستويات (الوطني والجهوي والمحلي).
- تأهيل الترسانة التشريعية والتنظيمية.

وأخيرا، تحديد أهم إجراءات ومداخل التحسين في مجال التخطيط وتعبئة وتوزيع وثمين وحماية الموارد المائية وتمويل هذا القطاع.

إن التوصيات المقترحة من طرف المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في هذا الرأي، تدعو السلطات العمومية إلى تسريع الوتيرة الحالية لتفعيل الأهداف المحددة، في أفق 2020، في الاستراتيجية الوطنية للماء والبرامج القطاعية في مجالات التطهير السائل واقتصاد الماء في الري. في نفس السياق، يوصي المجلس كذلك بتحديد أهداف جديدة مرتبطة بتعميم اقتصاد الماء في الاستعمالات الصناعية والسياحية والمنزلية. وسيمكن هاذين المحورين من تحقيق تعبئة إضافية للمياه قدرها 6,4 مليار متر مكعب من الماء سنويا، وهو ما يمثل أكثر من 25 بالمائة من مجموع الموارد المائية لبلادنا، وأكثر من ستة أضعاف المياه المستخرجة حاليا من الموارد غير المتجددة، موزعة كما يلي:

- 31 بالمائة من خلال بلوغ الهدف المتمثل في معالجة 400 مليون متر مكعب من الماء سنويا، من تحلية مياه البحر وتخليص المياه ذات الملوحة العلية من الشوائب المعدنية؛
- 27 بالمائة من خلال مواصلة سياسة السدود؛
- 25 بالمائة من خلال إعادة التوجيه المكثفة نحو السقي المركز و\أو السقي بتقنية الرش؛
- 11 بالمائة من خلال إعادة استعمال المياه العادمة واقتصاد الماء في الاستعمالات الصناعية والسياحية والمنزلية؛
- 6 بالمائة من خلال تحسين شبكات الربط والتوزيع.

توصيات من أجل حكامة أفضل لقطاع الماء في المغرب

اعتبارا للوضعية الحالية للموارد المائية في المغرب، وأمام الرهانات والتحديات اللازم رفعها، وأخذا بعين الاعتبار الممارسات الدولية المتميزة على الصعيد الدولي في مجال الحكامة، يوصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بما يلي:

1. دعم التشاور والتدبير المندمج للموارد المائية على المستوى الوطني

تشاور موسع عبر:

- دعم صلاحيات المجلس الأعلى للماء والمناخ CSEC، بصفته مؤسسة وطنية للتشاور والتوجيه والتقييم للسياسة الوطنية في قطاع الماء والتطهير، وذلك من خلال:
- توسيع تركيبته (دعم دور مستعملي الماء، وإضافة ممثلي المجالس الجهوية وجمعيات حماية البيئة وجمعيات حماية المستهلكين)؛
- وإقرار وتيرة منتظمة لاجتماعاته؛
- وتقوية دينامية لجنته الدائمة.

تنمية مندمجة من خلال:

- إضفاء الطابع المؤسسي على اللجنة عبر إصدار مرسوم خاص بها، وتفعيل أشغالها اللجنة الوزارية للماء CIE، التي يتكفل قطاع الماء بأمانتها العامة، باعتبارها أداة تضمن التنسيق والتقاطع بين السياسات والبرامج القطاعية، وإطارا لاتخاذ القرار والتحكيم بين مختلف أولويات تعبئة الموارد المائية، في إطار الجهوية المتقدمة، وخصوصا مشاريع نقل الماء من الأحواض ذات الفائض إلى الأحواض المعوزة بالمملكة، مما يتيح تثمين ما يزيد على 800 مليون متر مكعب من المياه التي يلقى بها اليوم مباشرة في البحر، مع مراعاة المشاريع المبرمجة سابقا، وذلك على الخصوص من خلال المخطط الوطني للماء PNE، والمخططات المديرية للتدبير المندمج للموارد المائية PDAIRE، الرامية إلى تعبئة أكثر من 1.7 مليار متر مكعب إضافي من المياه بعد حين.
- إقرار مقاربة "البرنامج المندمج" أثناء مرحلة التخطيط والمصادقة والإدراج في الميزانية وتمويل مشاريع تنمية الموارد المائية (من تعبئة، ومعالجة، وتنقية، وتحلية، وإعداد للأحواض النهرية، وتهيئة مائية-فلاحية، ومصانع كهرومائية، وإعادة تشجير، وتهيئة ضد مخاطر الفيضانات، وغيرها)، وذلك بطريقة منهجية أثناء الإعداد السنوي لقانون المالية.
- دعم التآزر بين الاستراتيجية الوطنية للماء ونظيرتها المتبعة في مجال الطاقة، وذلك من خلال:
  - تحسين برمجة وملاءمة مشاريع الطاقات المتجددة (من شمسية وريحية وكتلة حيوية وغيرها)، لتنمية الموارد المائية (تحلية ماء البحر لأغراض السقي والتزويد بالماء الصالح للشرب على مستوى الساحل، وتنقية المياه من الشوائب المعدنية، وتطهير المياه المستعملة، وإنتاج الكهرباء انطلاقا من الأوحال العضوية).

- الرفع من حصة إنتاج الطاقة ذات المصدر المائي (من معامل كهرومائية ومحطات صغيرة ومتوسطة لنقل الطاقة بالضخ STEP، عبر تشجيع الشراكة بين القطاعين العمومي والخاص، وعبر الإدماج، في المرحلة القبلية، لهذا الخيار في الاستثمارات الضرورية لبناء السدود وتعبئة الموارد المائية.

- دعم الصلاحيات والموارد البشرية والمادية لقطاع الماء في مهمات التخطيط والتتبع والحفاظ والحماية والمراقبة للموارد المائية، مع إدماج أنشطة تعميم خدمة التطهير السائل وتخليص النفايات السائلة من التلوث، من أجل ضمان سد الحاجيات إلى ماء ذي نوعية جيدة لكل الاستعمالات الحالية والمستقبلية، بما فيها حاجيات الأجيال المقبلة.

- الفصل بين وظائف التخطيط والتنفيذ والتقييم الخاصة بالمشاريع الكبرى للتهيئة المائية.

- انتظام وتسريع مسلسل التحيين والمصادقة والنشر والتفعيل الخاصة بالاستراتيجية الوطنية، والمخططات الوطنية والجهوية في مجالات الماء والتطهير السائل وتنقية المياه المستعملة.

2. دعم التشاور والتدبير المندمج للموارد المائية على المستوى الجهوي والمحلي، من خلال:

- تعميم تمثيليات وكالات الأحواض المائية ABH على المستوى المحلي (مستوى الأقاليم أو الجهات، حسب خصوصيات كل حوض مائي)، وتحفيز اللجان (العمالات والأقاليم) للماء، وتوضيح مهام المصالح المائية.

- مأسسة لجان\منتديات الأحواض بموجب مرسوم، وأجرأة أشغالها، على مستوى الأحواض المائية للمغرب، لجعلها فضاء للتشاور موسعا ومنتظم الانعقاد، يضمن تمثيلية الفئات التالية: المنتخبون، والإدارات، والفاعلون الاقتصاديون، والجمعيات غير الحكومية المحلية.

- إعادة توجيه مهام وكالات الأحواض المائية صوب المعرفة والتخطيط والحماية والتتبع والمراقبة للموارد المائية، عبر دعم وسائلها البشرية والمادية، وعبر تركيز مهام مجالسها الإدارية على أنشطة التوجيه والتتبع والمراقبة.

- تعميم عقود الفرشات المائية، وذلك حسب مقاربة تشاركية، مع العمل في المرحلة القبلية على إدماج المستعملين (الفلاحين، والمكتب الوطني للكهرباء والماء، والصناعيين)، مع مشاركة كل الأطراف المعنية، من إدارات ومنتخبين ومنظمات غير حكومية وغيرها.

3. تأهيل وأجرأة الجهاز التشريعي والتنظيمي لقطاع الماء، من خلال:

مراجعة قانون الماء (95-10)، مع الحرص على ضمان مطابقته مع مقتضيات الدستور الجديد، ومراعاة الجوانب الجديدة التالية:

- الصلاحيات الجديدة لوكالات أحواض الماء؛

- المسؤوليات في مجال تنفيذ وصيانة وتمويل المنشآت المائية ومشاريع تحلية مياه البحر والمشاريع المتعلقة بإعادة استعمال المياه العادمة بعد معالجتها؛

- القوانين الجاري بها العمل في مجال معايير بناء وسلامة المنشآت المائية، والوقاية من مخاطر الفيضانات، وعملية

تقنين صرف المياه المستعملة في البحر، ونسب المبالغ المطبقة على التلوث السائل).

- نشر قرارات تحدد أنماط تقديم المساعدات المالية لإعادة استعمال المياه العادمة بعد تصفيتها.
- وضع الآليات الضرورية للتطبيق الصارم لقانون الماء، وخصوصا احترام الملك العمومي المائي وتفعيل المبادئ التي تخص "الملوث المؤدي"، و"المستخرج المؤدي".
- تسريع المصادقة على مشروع القانون حول الساحل، مع مراعاة تفاعلاته مع قانون الماء.

4. توفير عدد أكبر من وسائل تعبئة الموارد المائية مع تنويعها، عبر:

- وضع برنامج استثماري على المديين المتوسط والبعيد، في إطار المخطط الوطني لتنمية الموارد المائية غير التقليدية (تحلية مياه البحر، معالجة المياه ذات الملوحة المعدنية العالية، إعادة استعمال المياه العادمة، وغير ذلك).
- إنشاء نظام تقييم قبلي منهجي لمشاريع تعبئة وتهيئة المياه، من أجل تقييم نجاعتها التقنية والسوسيو-اقتصادية قياسا إلى الأهداف المرسومة لها.
- تعزيز وعصرنة عمليات صيانة السدود، والتجهيزات التقنية للاستغلال، والأعمال المائية الفلاحية، من أجل ضمان استمرارها في العمل في ظروف مثلى، واستباق خطر تدني قدراتها التخزينية بسبب التوحل.
- مواصلة تعبئة الموارد المائية السطحية والجوفية التقليدية القابلة للتجدد، مع الحرص الصارم على توازنها واستدامتها، وتطوير تقنيات جمع وإعادة استعمال مياه الأمطار، خاصة بإدماج شبكات فاصلة في المخططات المستقبلية للتهيئة.
- تسريع برنامج إعادة الشحن الاصطناعي للفرش المائية، خاصة تلك التي تتعرض للاستغلال المفرط.

5. تعزيز محور "تدبير الطلب" من الاستراتيجية الوطنية، عبر برامج للتحكم في الطلب، واقتصاد الماء، وتقييم الموارد المائية على مستوى مجموع سلسلة القيم لقطاع الماء، عبر:

تعميم وتسريع البرامج الوطنية القائمة في مجال اقتصاد مياه السقي:

- البرنامج الوطني لاقتصاد الماء في السقي PNEEI، لتحويل السقي بالجاذبية إلى أنظمة مقتصدة في الماء (التقطير، الرش بالتغطية الكاملة، وغيرهما)، من أجل التمكن، في أفق 2020، من بلوغ نسبة 80 بالمائة من القدر الممكن اقتصاده، والمقدر بحوالي 2 مليار متر مكعب من اقتصاد الماء سنويا، والرفع من مردودية الزراعات بنسبة تتراوح بين 10 بالمائة و100 بالمائة، ومضاعفة متوسط القيمة المضافة في كل متر مكعب من الماء.
- برنامج توسيع مجال السقي PEI، من أجل ضمان تثمين 2,1 مليار متر مكعب من الماء والرفع من القيمة المضافة الزراعية بمقدار 3,2 مليار درهم سنويا.

- وضع عدادات مياه على مستوى الحفر لمجموع الاستغلاليات المتوسطة والكبرى، ومحاربة استخراج الماء بشكل غير قانوني للسقي.
- إعداد برنامج وطني مستعجل لاقتصاد الماء الصالح للشرب والماء المستعمل في الصناعة PNEEPI، بأهداف وطنية مرقمة يجب بلوغها في أفق 2020، مع وضع آليات تحفيزية مناسبة لتطبيقه. ويستحسن أن يمكن هذا البرنامج من تحقيق ما يلي:
  - نجاعة ومردودية الربط بالماء وشبكات التوزيع، بهدف تحقيق نسبة 58 بالمائة على الأقل من المقدار الممكن والمقدر بنحو 400 مليون متر مكعب سنويا، من أجل بلوغ نسبة 97 بالمائة من الربط في أفق 2020، وشبكات توزيع بهدف بلوغ نسبة تفوق 60 بالمائة من القدر الممكن اقتصاده، والبالغ 120 مليون متر مكعب سنويا، بما يحسن من مردودية الشبكة الوطنية للتزويد بالماء الصالح للشرب بتسع نقاط في أفق 2020. ويستحسن القيام بتفصيل الأهداف على مستوى مجموع الجماعات المحلية، والتعاقد على ذلك مع الفاعلين في مجال توزيع الماء الصالح للشرب (المكتب الوطني للكهرباء والماء، والوكالات والمدبرين المفوضين الخواص) بهدف محاربة التسربات في الشبكات؛
  - اقتصاد الماء في القطاعين الصناعي والسياحي، والإدارات والبيوت، بهدف تحقيق نسبة 03 بالمائة من التخفيض في أفق 2020، من خلال تشجيع عمليات افتحاص التجهيزات التقنية، واستعمال تقنيات مقتصدة للماء، وتغيير عادات استهلاك هذه المادة الحيوية؛
  - إعادة استعمال المياه العادمة المصفاة حتى المستوى الثلاثي في السقي بهدف تحقيق الهدف الوطني المتمثل في إعادة تدوير 50 بالمائة من تلك المياه في أفق 2020 من قبل المخطط الوطني للماء، من خلال وضع القوانين والتسعير المناسبة.
- تعديل الفصل 6 من القانون 12-03 من دراسة الأثر على البيئة EIE، بإدماج ضرورة ضمان الفعالية المائية في مشاريع الاستثمار (الفلاحة والصناعة والسياحة)، عبر إنجاز دراسة للأثر المائي للمشروع، من أجل قياس حجم الماء المحتمل استعماله في إنتاج خدمة ما للمشروع المزمع إنجازه، استنادا إلى المعايير الدولية في هذا المجال، وتشجيع المستثمرين على اختيار تكنولوجيات مقتصدة في الماء، وإعطاء الأولوية لأنماط الزراعات التي تسجل حجم استعمال أدنى للماء وإنتاجية كبرى للماء.

تضمين دفاتر التحملات لشركات استغلال المياه المعدنية، مقتضيات جديدة خاصة بهدف تحسين آثارها الاجتماعية والاقتصادية على تنمية الساكنة المحلية.

6. تعزيز آليات وبرامج حماية الموارد المائية، عبر الأعمال الآتية:

- ضمان فعلية التشريعات المتعلقة بطرح النفايات السائلة ومجموع القرارات المتعلقة بمعايير وشروط طرح النفايات السائلة الصناعية في قنوات الصرف للشبكة العمومية أو في الطبيعة، وتوضيح الإطار المؤسسي والتنظيمي

والتعريفي الذي تخضع له عملية إعادة استعمال المنتجات الفرعية للتصفية (كالأوحال على سبيل المثال).

- تطوير آليات تمويل تحفيزية (إضافة إلى صندوق إزالة التلوث الصناعي FODEP)، وتطبيق ضريبة بيئية محفزة، على ضوء المعايير الجديدة المتعلقة بالإلقاء بالنفايات الصناعية، موجهة إلى الصناعيين الراغبين في الاستثمار في مشاريع إزالة التلوث، وللفاعلين الوطنيين الراغبين في الاستثمار في التكنولوجيات الخضراء (المقتصدة للمياه وللمواد الخام).
- إعداد مخطط وطني لإعادة استعمال المياه العادمة المنزلية المصفاة، ومخطط وطني لإزالة التلوث الصناعي.
- تسريع تفعيل المخطط الوطني للتطهير والمخطط الوطني للنفايات المنزلية. ويجدر أيضا تعميم إقامة محطات لتصفية المياه العادمة الحضرية في كل المراكز الحضرية المتوسطة والصغيرة، قصد تحقيق هدف وطني للتصفية بنسبة 08 بالمائة في أفق 2020، وتوسيع مجال تطبيق البرنامج الوطني للتطهير ليشمل التطهير القروي الموجه للساكنة المتفرقة.
- تعزيز اختصاصات شرطة الماء في مجال الوسائل والقدرة على الجزاء، وضمان التنسيق الفعلي والناجع مع الأجهزة الأخرى للمراقبة (مفتشو البيئة، وشرطة ودرك البيئة، وأعوان المياه والغابات).
- تأطير الاستعمال العقلاني للأسمدة الكيماوية والمبيدات، من خلال إطار قانوني مناسب يحدد معايير الكميات المضافة من تلك المواد، ونظام مراقبة فعال (من المصدر وصولا إلى المستهلك)، وببرامج تحسيس وتكوين للفلاحين في مجال استعمال هذه المنتجات التي من شأنها تلويث الفرش المائية الجوفية وإلحاق الضرر بصحة المستهلكين.
- تعميم وضع خرائط تحديد نقاط هشاشة الموارد المائية (السطحية والجوفية) وقابليتها للتلوث على مستوى كل حوض مائي، وتحديد مساحات لحماية فضاءات تجميع المياه (السدود، والحفر، والآبار والعيون، وغيرها) المستعملة للشرب.

7. النهوض بالشراكة بين القطاعين العمومي والخاص في مجال الماء، عبر:

- وضع الآليات التحفيزية الضرورية لتطوير الفاعلين الخواص المغاربة المتخصصين في مجالات تعبئة وتطهير وتصفية وتحلية الماء وإنتاج الطاقة المائية، مما سيمكن من دعم تصدير الخبرة المغربية في مجال الماء إقليميا ودوليا.
- العمل، من منظور الجهوية المتقدمة، على تقييم التجربة الحالية في مجال التدبير المباشر والمفوض لتوزيع الماء الصالح للشرب، والكهرباء، والتطهير السائل، وتصفية المياه العادمة الحضرية، قصد استخلاص النتائج والخبرات على المستوى التنظيمي والمالي والاجتماعي والبيئي، في أفق تطوير نظام ناجع للاستعمالات الثلاثة، مستدام اقتصاديا، لسد الحاجيات المستقبلية للاستثمارات على مستوى تراب كل جهة من جهات المملكة.
- تقييم الصيغ الحالية لتدبير المساحات المسقية ولتوزيع الماء للسقي (المكتب الجهوي للتثمين الفلاحي، تفويت

السقي في منطقة سيت الكردان بسوس) لاستخلاص الدروس منها، مما سيمكن من اختيار نموذج أفضل للتوزيع في المشاريع المستقبلية للسقي، وتعزيز إنجاز البرامج الجهوية لمخطط المغرب الأخضر.

8. تطوير نموذج للتدبير العادل والمستدام اقتصاديا لقطاع الماء، عبر:

- إعداد نموذج اقتصادي للماء عادل ومستدام، يستفيد من تمويل متنوع ومناسب، يعتمد المرجعية الوطنية في مجال محاسبية الماء، ويمكن من تعزيز المساعدات العمومية للقطاع، عبر التركيز على مختلف إمكانيات تطوير قدرات التمويل الذاتي للجهات، وعلى الشراكات بين القطاعين العمومي والخاص، وتعبئة الاستثمارات الوطنية والاستثمارات المباشرة الأجنبية.
- تطوير رافعات للأعمال تمكن من الزيادة في حجم التمويل الذاتي لقطاع الماء، مع ضمان العدالة الاجتماعية والتضامن بين الجهات. ولهذا الغرض، يجدر القيام بالأعمال الآتية:
  - إصلاح التعريفة، بما يضمن تطبيق حقيقة الأسعار ويراعي الخصوصيات الجهوية؛
  - مراجعة الرسم المفروض على استخراج المياه واحتلال الملك العمومي المائي،
  - مراجعة رسوم التلوث، في إطار نظام ضريبي بيئي وتحفيزي، في انسجام مع المتطلبات الجديدة للقانون رقم 99-12، بمثابة الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة؛
  - تحسين نسبة التحصيل، وخصوصا في مجال السقي.

9.ملاءمة برامج التربية والتكوين والتحسيس مع تحديات قطاع الماء، عبر:

- مواكبة برامج اقتصاد الماء، والوقاية من التلوث ومحاربته، وتتبع السياسات العمومية للماء عبر إنشاء لجنة وطنية للإعلام والتربية والتواصل والتحسيس، تختص بقضايا الماء خصوصا ومشاكل البيئة عموما. ويجب أن تتوفر هذه اللجنة على ميزانية خاصة، وتسند إليها خاصة مهمة تخطيط مجموع أعمال الإعلام والتربية والتواصل والتحسيس، وتجميع الجهود والتدابير التي يقوم بها مختلف الفاعلين في قطاع الماء (وزارات التربية الوطنية والماء البيئة والفلاحة، والمكاتب الوطنية، وفاعلو توزيع الماء، والمنظمات غير الحكومية، ووسائل الإعلام، وغير ذلك).
- تعزيز قدرات المتدخلين في قطاع الماء، بهدف جعله قطاعا صناعيا وطنيا قائم الذات، وحاملا لتنمية الاقتصاد الأخضر، من خلال التحكم في التكنولوجيات الجديدة في القطاع، خاصة على مستوى سلسلة أنشطة تحلية مياه البحر، ومعالجة المياه ذات الملوحة المعدنية العالية، وتصفية وإعادة استعمال المياه العادمة المنزلية والصناعية. وسيكون من شأن هذا الاستثمار أن يتيح في آخر المطاف اغتنام فرص جديدة لخلق مناصب الشغل وتصدير الخبرة الوطنية إلى أفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
- وضع برنامج وقطب للبحث والتطوير والتجديد المهيكل في مجال صناعة الماء، يضم مدارس المهندسين والجامعات والوزارات المعنية والفاعلين الاقتصاديين، من أجل تطوير الخبرة الوطنية وخلق فروع صناعية جديدة في مجال مهن الماء والبيئة.

10. تعزيز قدرات المتدخلين في قطاع الماء في مجال تدبير معرفة المخاطر والتغيرات المناخية، كالتالي:

- المعرفة: تعزيز أنظمة القياس والتتبع، وجرد الأنشطة التي تمارس ضغطا على الموارد المائية (استخراج المياه / التلوث).
- التفاعل: وضع نظام للإعلام مندمج وموثوق للموارد المائية، وتوظيفه كأداة للمساعدة على اتخاذ القرار، وتكوين فريق من الخبراء والمسؤولين القادرين على استغلال المعلومات المتوفرة لاتخاذ القرارات الكفيلة بضمان سلامة الأشخاص والممتلكات، واتخاذ التدابير الضرورية للتفاعل المناسب مع المستجدات.
- والوقاية: إنجاز استشرافات وتوقعات وسيناريوهات متعلقة بوضعية الموارد المائية، والتطورات المحتملة للضغوط الممكنة على هذه الموارد، والاستراتيجيات ومخططات للتفاعل المناسب والمخطط له.

المجلس الاقتصادي و الاجتماعي والبيئي

1، تقاطع زنقة المشمش وزنقة الدلبوت، قطاع 10، مجموعة 5
حي الريـــاض، 10 100 – الربـــاط
الهاتف : 00 03 01 38 5 (0) 212+ الفاكس : 50 03 01 38 5 (0) 212+
البريد الإلكتروني : contact@ces.ma